

تقرير عن: مؤتمر «العراق والولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار: الواقع والمتغيرات»

مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١
وليد مال الله(*)

كاتب وصحافي عراقي.

سورية وإسرائيل، والوساطات التركية
والموقف الأمريكي؛

- احتمالات التوظيف الأمريكي
للعراق تجاه دول الجوار والأبعاد المستقبلية
لهذا التوظيف، ومسؤولية الولايات المتحدة
تجاه إخراج العراق من الفصل السابع؛

- استراتيجية الانتشار الأمريكي
والموقف من البرنامج النووي الإيراني؛

- تحديات الأمن الوطني والقومي؛
- نظريات المجال الحيوي الإسرائيلية
في قضايا المياه والحدود والمستوطنات
واللاجئين والدولة الفلسطينية المستقلة؛

- الاندماج بالمحيط العراقي؛
- انفصال السودان وانتكاساته على
الإقليم.

● حمل البحث الأول، العنوان
«احتمالات التوظيف الأمريكي للعراق تجاه

في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١، عقد
مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل
مؤتمره السابع تحت عنوان «العراق
والولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار:
الواقع والمتغيرات». وتمحورت أعمال
المؤتمر، الذي ألقى فيه ٢٨ بحثاً، حول
الآتي:

- أحداث الأزمة المالية العالمية
وانعكاساتها التبعية الاقتصادية؛

- أزمة المديونية الخارجية للبلدان
النامية؛

- اتجاهات تطورات التجارة
والاستثمار بين العراق ودول الجوار؛

- محدّدات السياسة الأمريكية تجاه
دول الخليج وتأثيراتها في العراق ودول
الجوار؛

- أزمة العلاقات التركية - الإسرائيلية
والمواقف الأمريكية منها، والمفاوضات بين

● وتم في البحث السادس، «المؤشرات النقدية والمالية لاقتصاد العراق مطلع الألفية الثالثة»، وهو للأستاذ المساعد في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل د. سعد محمود الكواز، التطرق إلى «محورين أساسيين، هما: المؤشرات النقدية، والمؤشرات المالية للاقتصاد العراقي بعد سنة ٢٠٠٣».

● وفي البحث السابع، «أثر العامل النفسي في العلاقات الدولية للعراق المعاصر»، كتب د. أسامة حامد محمد، أستاذ علم النفس التربوي المساعد في كلية التربية/ جامعة الموصل.

● وقد اختص البحث الثامن، وهو للدكتور هلال إدريس مجيد، المدرّس في الكلية التقنية الإدارية في الموصل/هيئة التعليم التقني، والمدرّسة في معهد الإدارة في الرصافة/هيئة التعليم التقني، ياسمين الحياي، بموضوع «الإصلاح الاقتصادي في العراق»، مركزاً على إصلاح السياستين المالية والنقدية في العراق.

● أما البحث التاسع، فخصص لـ «نظرية المجال الحيوي في السياسة المائية الإسرائيلية»، وهو للدكتور يونس عبد الله علي، الأستاذ في كلية التربية/قسم الجغرافية/جامعة الموصل، والمدرّس سالم العباسي، كلية التربية/قسم الجغرافية/جامعة الموصل.

● تناول البحث العاشر، للدكتور أحمد طه حسين/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت، «مستقبل القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في العراق، وعلاقة دول الجوار الإقليمي».

دول الجوار الإقليمي وأبعاده المستقبلية: دول الخليج العربي أنموذجاً»، وهو للباحثين د. سرمد زكي الجادر، رئيس قسم الاستراتيجية في كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين في بغداد، والباحث محمد وائل القيسي.

● وتناول البحث الثاني «الإبداع في دول جوار العراق»، وهو للمدرّس في جامعة الموصل - كلية الإدارة والاقتصاد د. أنمار أمين البرواري.

● وفي البحث الثالث، «احتلال العراق والتحديات الجيوستراتيجية لأمن الخليج العربي»، دراسة لأستاذ الدراسات الدولية المساعد في كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل، د. محمود سالم السامرائي.

● وحمل البحث الرابع العنوان «استراتيجية الانتشار العسكري الأمريكي بعد الحرب الباردة»، للباحث واثق محمد براك السعدون في قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في مركز الدراسات الإقليمية/جامعة الموصل.

● وأشار البحث الخامس «الولايات المتحدة الأمريكية والمفاوضات السورية - الإسرائيلية»، للدكتور حنا عزو بهنان، الأستاذ المساعد في مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل، إلى أن «الإدارة الأمريكية أدركت من جهة أن سياسة العزلة والجفاء التي تنتهجها في منطقة الشرق الأوسط لم تجدِ نفعاً، بل قد يقود استمرارها إلى مزيد من الضرر على مكانة الولايات المتحدة في تلك المنطقة، وأدركت من جهة أخرى أنها بتغيير تلك السياسة، وبخاصة مع سورية، ستنجح في فك ارتباطها [أي سورية] مع إيران».

٢٠٠٣، حيث أشار إلى أن التجارة ما زالت متواضعة، سواء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو في إطار التجارة العربية البينية.

● البحث الرابع عشر، «استفتاء

جنوب السودان: ملامح الموقف الأمريكي ومبرراته»، للدكتور زاهر محيي الدين عبد الله قسم التاريخ/كلية الآداب/جامعة الموصل.

● وقّدم البحث الخامس عشر تحت

عنوان «الولايات المتحدة الأمريكية والنظام النقدي الدولي»، وهو للدكتور بشار أحمد العراقي، مدرس/قسم العلوم المالية والمصرفية/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل.

● وفي البحث السادس عشر، «أثر

الحكومة على النمو في ظل الاقتصاد المعرفي: دراسة في الاقتصاد العراقي والدول المجاورة»، للدكتور محمد نايف محمود، مدرس في قسم العلوم المالية والمصرفية/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل، وردت الاستنتاجات التالية:

– ظهر من نتائج التحليل الاقتصادي أن أكثر الدول تطوراً في مجال الحكومة هي الكويت، وتليها تركيا.

– إن الدولتين الأكثر سلبية في مجال الحكومة هما العراق وإيران، حيث إن معظم قيم المتغيرات كانت تتطور بشكل أكثر سلبية.

– إن جميع دول المنطقة مازالت ضمن القيم الدنيا على سلم مؤشر الحكومة، مقارنة بدول العالم.

– ظهر مؤشر الاقتصاد المعرفي في

● وأوضح البحث الحادي عشر،

«ملامح وأهداف السياسة الأمريكية في الخليج العربي»، وهو للدكتور هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، قسم التاريخ/كلية الآداب/جامعة الموصل.

● وفي البحث الثاني عشر، «العقوبات

الدولية على إيران والدور الأمريكي»، ركز الباحث د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، قسم الدراسات التاريخية والثقافية/مركز الدراسات الإقليمية/جامعة الموصل، على أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه العقوبات، وهي:

– جعل الموقف الأمريكي والدولي أكثر قوة أمام إيران، وتعزيزه بالوسائل اللازمة للضغط على إيران لكي تغير موقفها المتصلب.

– وضع حد لعملية المماطلة الإيرانية في عملية التفاوض، وإشعار إيران بأن هذه المفاوضات يجب أن تنتهي، سواء إلى نتائج إيجابية أو إلى نتائج سلبية.

– وضع إيران في موقف صعب أمام الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الإيراني، في حال استمرارها في الموقف الذي هي عليه.

– اعتماد العقوبات كوسيلة لاستنزاف إيران وإضعافها، والتمهيد من خلال العقوبات (وفي حال أنها لم تأت بالنتائج المرجوة) لاحتمال القيام بعمل عسكري ضدها.

● ودرس البحث الثالث عشر، وهو

بعنوان «اتجاه تطور التجارة بين العراق ودول الجوار العربية بعد عام ٢٠٠٣» للدكتور طه يونس حمادي، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل، مشكلة التجارة بين العراق ودول الجوار العربية بعد عام

ورأس المال البشري، كوسيلة لمواجهة تحديات العولمة المزعومة؛ إذ إن الاستثمار يعمل على زيادة الكفاءة، ونشر استخدام التكنولوجيا، وتشجيع الابتكارات، والتركيز على نوعية التعليم ومدى استجابته للتغيرات العالمية والمحلية.

- توحيد التنافس من خلال التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية بخصوص جذب الاستثمار الأجنبي.

● هدف البحث التاسع عشر، «الأزمة المالية العالمية والأمن الاقتصادي العربي»، للدكتور منعم أحمد خضير، قسم الاقتصاد/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت، إلى دراسة واقع الاقتصاد العربي الراهن، وتداعيات الأزمة المالية العالمية عليه وعلى أمنه الاقتصادي، وسبل الرد على هذه التداعيات من خلال مشروع نهضوي للأمن الاقتصادي العربي.

● وقُدِّم البحث العشرون، وهو للدكتور حامد محمد طه، كلية الفنون الجميلة/جامعة الموصل، تحت عنوان «أزمة العلاقات التركية - الإسرائيلية والموقف الأمريكي».

● وفي البحث الحادي والعشرين، وهو بعنوان «توجهات السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق بعد سنة ٢٠٠٣»، أوصى د. عبد الله فاضل الحيالي، رئيس قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل، بما يلي:

- تحفيز المصارف على التوجه نحو السوق لإسناد السياسة النقدية الجديدة في

الكويت وتركيا أكثر ارتفاعاً من المؤشر في بقية دول العينة، بينما كانت سورية وإيران في مرتبة أدنى في هذا المؤشر.

● البحث السابع عشر، «الاستراتيجية الأمريكية في دول المغرب العربي»، للدكتور كفاح عباس رمضان الحمداني، قسم الدراسات التاريخية والثقافية/مركز الدراسات الإقليمية/جامعة الموصل.

● في البحث الثامن عشر، «حوار ومناقشة حول صراع الحضارات وموازاته لقانون كريشام في الاقتصاد الذي يمثل واقع العولمة: دراسة نظرية»، طرح د. فريد إسماعيل أنيس السيفو، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل، المقترحات التالية:

- إنهاء الهيمنة الغربية من خلال وضع حد للنمط الغربي المستخدم في عملية النمو للبلدان النامية.

- العمل على خلق تنمية متضامنة لا تحقق وحدة إمبريالية تسمى بالعولمة، أي بمعنى آخر إنجاز وحدة متناغمة للعالم، حيث إن لكل شعب حق المساهمة الخاصة بثقافة وتاريخه وعمله، مستعيضاً في ذلك عن اقتصاد السوق باقتصاد التبادل.

- العمل الجاد بشأن نجاح منطقة التجارة الحرة العربية كنواة للتكامل الاقتصادي العربي، وهو ما يجعل هذه الأقطار العربية الشرق الأوسطية، وهي من الدول النامية على الساحة الدولية، قوى مشاركة لما يجري فيها من أحداث وتطورات.

- زيادة الاستثمار في التعليم

تؤدي إلى تبني سياسات تعمل على تسريع قابلية قبول الدينار العراقي في الأسواق الخارجية، من خلال تحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والعمل على تحرير حساب رأس المال فيه، على وفق الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

- ضرورة تقوية أساليب إدارة الاحتياطات الأجنبية ووسائلها، بما يحقق أفضل السبل لمنفعة الاقتصاد العراقي، وحماية موارده الخارجية.

- العمل على إيجاد تنسيق أعمق لعمليات التحويل الخارجي والعمليات النقدية، من خلال الترابط الفعّال بين معدلات الفائدة ومعدلات الصرف، وغيرها من إشارات السوق، على وفق أهمية تحرير السوق المالية للعراق وترابطها إقليمياً ودولياً في المستقبل.

- ضرورة تحديد رقم مستهدف للتضخم، يكون عند مستوى الكسر أو الحد الطبيعي المقبول للتضخم، وفي نطاق المرتبة العشرية الواحدة، قد يفرض على السياسات الأخرى المالية والاستثمارية والتجارية الالتزام به، بما يحقق التنسيق الكافي مع السياسة النقدية، بقصد تكييف الأدوات النقدية التي يمارسها البنك المركزي لخفض التضخم والسيطرة على مناسيب السيولة، وهو الأساس الذي يحقق التناسق في وحدة السياسة الاقتصادية لبلوغ أهدافها في الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوب فيهما.

● **البحث الثاني والعشرون، «التلوث البيئي والعلاقات الدولية بين العراق ودول الجوار الإقليمي»** هو للدكتور أحمد طه

العراق، وذلك من خلال توفير الائتمان والتمويل المصرفي للذين تقتضيهما حالة استهداف الناتج المحلي الإجمالي، والتصدي للبطالة والركود الاقتصادي، الأمر الذي يوجب رفع العمق المالي للبلاد.

- ضرورة جعل الهدفين، استهداف التضخم واستهداف الناتج، يسيران معاً، للتعبير عن مرحلة جديدة في السياسة الاقتصادية للعراق؛ إذ سيوفر استهداف التضخم فرص استقرار قوية لتعظيم النمو الاقتصادي، في حين أن استهداف الناتج سيوفر فرصاً قوية للاستقرار الاقتصادي، وهو ما يقتضي تنسيقاً واسعاً وقوياً بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق إطار موحد من الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوب فيهما لمصلحة البلاد.

- توكيد أهمية رفع قيمة الدينار العراقي بما يتناسب ومعدل صرفه الحقيقي، مع الأخذ في الحسبان اتجاهات الظاهرة التضخمية ومستوى تقلبها، والتوافر على احتياطات دولية لدى البنك المركزي العراقي، بما يؤدي إلى كبح جماح التوقعات التضخمية، والإقلال من سرعة تداول النقود.

- أهمية قيام البنك المركزي العراقي بخطوات مهمة باتجاه إنشاء مؤسسة ضمان الودائع، والعمل على إيجاد مؤسسة معلومات لتحقيق قاعدة معلومات واسعة للزبائن، وكفاءتهم المالية، ومراقبة ائتمانهم، ونشاطاتهم المصرفية، في جميع المصارف الحكومية والخاصة.

- أهمية تطوير سوق بيع العملات الأجنبية وشراؤها ما بين المصارف، وتوليد سوق منظمة للصرف تتمتع بقواعد سلوك

للبلدان النامية وانعكاساتها على اقتصادياتها، مع التركيز على اقتصاديات البلدان العربية للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨» للباحث محمود حميد خليل، المدرّس في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة تكريت.

وخرج المؤتمرون بتوصيات ركزت على:

١ - دعوة دول جوار العراق، وفي طليعتها الدول العربية، إلى مواجهة المشاريع الهادفة إلى تفتيت وحدة العراق وإثارة الصراعات الطائفية والعرقية.

٢ - العمل على المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق، من خلال مساعدته على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

٣ - دعوة الأقطار العربية المعنية إلى توحيد مواقفها تجاه الموارد المائية المشتركة، ورفض أية محاولات للتسوية الانفرادية.

٤ - يجدر بالأقطار العربية النفطية تسعير نفطها باليورو، أو بسلة مشتركة من العملات تضم اليورو والين واليوان، للحد من تأثير هيمنة الدولار الأمريكي على التعاملات في الاقتصادات العربية النفطية.

٥ - ضرورة وقوف الأقطار العربية إلى جانب العراق في المحافل الدولية، لإثارة موضوع التعويضات الأمريكية للعراق، وتشكيل لجان وصندوق للتعويضات عن الخسائر البشرية والمادية التي لحقت به، على غرار صندوق التعويضات للدول التي تضررت من حرب الخليج الثانية.

٦ - تأكيد أهمية مؤازرة العراق في المحافل العربية والدولية، وبخاصة في الأمم المتحدة، والمطالبة بضرورة إخراجها من

حسين، المدرّس في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت، والدكتور إسماعيل ياسين محمود، المدرّس في كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة تكريت.

● **البحث الثالث والعشرون،** «الأساس القانوني لحق العراق بالتعويض للفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١»، للباحثة شهلاء كمال الجوادي، المدرّسة في كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل.

● **البحث الرابع والعشرون،** «المسؤولية القانونية للأمم المتحدة في إخراج العراق من الفصل السابع» للباحث زياد عبد الوهاب النعيمي في مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل.

● **البحث الخامس والعشرون،** «موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني ٢٠٠٢ - ٢٠١٠»، للباحث ميثاق خير الله جلود، في قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية / مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل.

● **البحث السادس والعشرون،** «محددات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي» للباحث عبد الرزاق خلف محمد الطائي، المدرّس في مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل.

● **البحث السابع والعشرون،** «مراكز الأبحاث الأمريكية (Think Tanks) وأثرها في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء القضايا العربية»، للباحث هاشم حسن حسين الشهبواني، المدرّس في مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل.

● **البحث الثامن والعشرون «التبعية الاقتصادية وأزمة المديونية الخارجية**

والنقدية الدولية، عن طريق قيام المصارف والمؤسسات المالية العربية بتعريب القروض، وتسهيل شروط منحها، وانتشال الدول العربية المقترضة من هيمنة المؤسسات الأجنبية واشتراطاتها المخلة والمقيدة سياسياً واقتصادياً.

١١ - لفت أنظار المختصين إلى اعتبار الدعوات الرامية إلى التصرف في استخدام الاحتياطي الدولي لدى البنك المركزي العراقي غير موضوعية، والكشف عن نتائجها السلبية على التوازن الاقتصادي الخارجي والاستقرار الاقتصادي الداخلي، وضعف قدرة السياسة النقدية في تأدية دورها في حماية واستقرار العملة الوطنية.

١٢ - تأكيد أهمية رفع قيمة الدينار العراقي بما يتناسب ومعدل صرفه الحقيقي.

١٣ - دعوة صناع القرار الاقتصادي في العراق إلى ضرورة جعل استهداف التضخم واستهداف الناتج المحلي الإجمالي يسيران معاً، للتعبير عن مرحلة جديدة للسياسة الاقتصادية؛ إذ سيوفر استهداف التضخم فرص استقرار قوية لتعظيم النمو الاقتصادي □

الفصل السابع، وكفّ مجلس الأمن عن تأخير إعطاء هذا الحق الذي لم يبق ما يسوغ استمرارية تطبيقه في الوقت الحاضر، بعدما تبين بطلان الحجج والذرائع القانونية لشن الولايات المتحدة وحليفاتها الحرب على العراق واحتلاله ووضعه تحت الفصل السابع حتى اللحظة الراهنة.

٧ - أهمية تجاوز الأقطار العربية أنماط التنمية المنعزلة، والمضي الجاد نحو إنشاء فضاءات (تكتلات) اقتصادية تعاونية وتكاملية بالشكل الذي يتوافق مع مصالحها ويحافظ على وجودها وأمنها الاقتصادي.

٨ - العمل الجاد والدؤوب على إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بوصفها نواة لتحقيق التكامل الاقتصادي الناجز على الصعيد العربي.

٩ - لفت انتباه مراكز الدراسات والبحوث المعنية في العراق إلى الاهتمام الجاد والمعمق بإجراء الدراسات الاستراتيجية، وبضمنها العسكرية، لما لها من انعكاسات على السياسة الدولية.

١٠ - تطوير حركة الاستثمارات العربية البيئية بقصد التقليل من طلب القروض من الدول والمؤسسات المالية